

بيئة الاستثمار.. هل نحن في حاجة إلى قانون استثمار جديد

المقابل تشكل الاراضي المملوكة للدولة ما بين

٢٪-٣٪ فقط من إجمالي الاراضي، واراضي

الوقف ما بين ١٢ ٪-١٣ ٪مّن اجمالّي الاراضيّ.

كما ساهم الغاء التأميم وعودة ملكية الاراضي

إلى مالكيها الاصليين بعد قيام الوحدة اليمنية

في ارتفاع نسبة الأراضي التي يديرها مالكوها في

المناطق الجنوبية إلى ٧٥٪ من إجمالي الاراضي

وترجع الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة إلى

عدم وجود سجلات عامة تديرها وتنظيمها

الدولة لتسجيل حقوق ملكية الاراضي وتداولها

وعملية استخدامها وتأجيرها، حيث أن

تسجيل حقوق الملكية الاراضى الخاصة يتم

غالباً عند القضاة او الأمناء الشرعيين ثم يتم

بعد ذلك تعميد وثائق الملكية في المحاكم.ولا

يقتصر الأمر على الملكيات الخاصة وإنما يمتد

الأمر إلى أراضي الدولة مثل أراضي الوقف التي لا

كذلك عدم وجود قانون شامل ومتطور منظم

لتسجيل ملكية الاراضي وحقوق هذه الملكية،

حيت يعتبر قانون السجل العقاري الساري

رقم ٣٩ الصادر في عام ١٩٩١ غير كاف وغير

شامل وغير مواكب للأوضاع والتطورات التى

شهدها اليمن منذ ذلك التاريخ. ولذلك قامت

الهيئة العامة للأراضي بإعداد ثلاثة مشاريع

قوانين استنادا إلى درآسة أعدها البنك الدولى

في عام ٢٠٠٦, وهي قانون السجل العقاري

يتوفر لها حتى الآن سجل دقيق وكامل.

تُعد مشكلة الاراضي وحيازتها وحماية ملكيتها المشكلة إلاجتماعية والاقتصادية الأهم والاكثر تأثيراً بصورة سلبية على بيئة الاستثمار في اليمن، حيث تشير بعض الدراسات الى أن نزاعات الاراضي وملكيتها تعد من أهم الاسباب لانتشار العنف المسلح في اليمن؛ الفردي أو الأسري أو المجتمعي.بل إن التقديرات لعدد الذين يقتلون في نزاعات الاراضى والنزاعات الأخرى ذات الصلة بها في اليمَّن تقدر بحوالي أربعة ألاف (٤٠٠٠) شخص سنويا.في الوقت نفسه أصبحت ساحة المحاكم هي الملجأ الرئيسي لإثبات ملكية الاراضي والفَّصل في النزاعاتُ المتعلقة بها، بحيث اصبحت قضاياها تشكل حوالي ٥٠ ٪ من عدد القضايا في المحاكم الابتدائية . ولذلك أصبحت اليمن معروفة وعلى نطاق واسع لدى المستثمرين العرب والأجانب بأن مشكلة الأراضي ونزاعاتها تشكل العائق الأهم الأكبر للاستثمارات الوطنية والاجنبية المباشرة، وبالذات في المجالات الانتاجية التي يمكن أن تساهم في تنويع مصادر الدخلّ

في المقَّابل لم تتمكن الحكومات السابقة والجهات الرسمية من إيجاد حلول جذرية يتم بموجبها تخصيص أراضي الدولة للأغراض لاستثمارية، بل على العكس من ذلك ساهمت بعض الحلول في تفاقم المشكلة وتزايد النزاعات على الاراضي، وخاصة في المحافظات الأكثر جاذبية للاستثمارات مثل أمانة العاصمة صنعاء، تعز، عدن، الحديدة، المكلا. والمثال الأبرز لذلك قيام الدولة بتوزيع وتخصيص الكثير من الاراضي التي تمتلكها، بما في ذلك أراضي الوقف، للمشاريع الاستثمارية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات المباشرة المحلية والاجنبية، إلا أن اتباع الأساليب العشوائية قد

ادى إلى نتائج عكسبية كما سبق ذكره. وتنقسم ملكية الأراضي في اليمن إلى ثلاثة أنواع أساسية من الملكيات, الملكية الخاصة، وملكية الدولة، وأراضي الوقف. وتشكل الاراضي المملوكة ملكية خاصة الجزء الغالب في المحافظات الشمالية (حوالي ٨٥٪) وخاصةً في منطقة الاراضي المرتفعة ومنطقة تهامة. في

لم تتمكن الحكومات السابقة والجهات الرسمية من إيجاد حلول جذرية يتم موجبها تخصيص أراضي الدولة للأغراض الاستثمارية، بل على العكس من ذلك ساهمت بعض الحلول في تفاقم المشكلة وتزايد النزاعات على الاراضي

أ.د طه أحمد الفسيل

وقانون اراضي وعقارات الدولة، (وذلك بدلا من قانون اراضي وعقارات الدولة الصادر في عام ١٩٩٥), وقانون التخطيط العمراني, وذلك وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (١٣) لسنة وكانت الحكومات السابقة قد أقرت مشروع

القانون الجديد للسجل العقاري وتم عرضه منذ سنوات عديدة على مجلس النواب وتمت مناقشة جزء كبير منه من قبل المجلس لإقراره وفقا للإجراءات الدستورية، إلا أنه وحتى يومنا هذا لم يصدر هذا القانون، وكذلك الوضع نفسه بالنسبة لمشروع القانون الجديد لأراضي وعقارات الدولة. ويبرر البعض عدم صدور مثل هذه القوانين بسبب قوة ونفوذ كبار ملاك الاراضي والعقارات، وهم في الغالب من كبار المشايخ والسياسيين وغيرهم من افراد وجماعات النخب الاجتماعية والسياسية، الذين يستغلون نفوذهم الاجتماعي ومواقعهم للاستحواذ على الاراضى وموارد المياه وغيرها من الموارد الاقتصادية الاخرى، وبشكل غير قانوني وغير عادل. فمثل هذه النخب تقف بقوة أمام صدور هذه القوانين، وكذلك أمام تنفيذ تلك السياسات والإجراءات ذات العلاقة بالإدارة الرشيدة والنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، مثل عمليات تطوير وتحديث القضاء التي تستهدف جعل اجراءات التقاضي اكثر

وان هذه النخب تؤدي في الغالب دور المحكمين والوسطاء وفقا للعادآت والتقاليد العرفية السائدة في اليمن والامر الذي يرفع من مستوى ارباح ومصالح هذه النخب، كون المحكمين والوسطاء عادة ما يحصلون على مقابل (مالي أو عيني) لقاء خدماتهم التي يقدمونها بُحسب العرف السائد في اليمن. ويمكن قياس مدى سهولة تسجيل ملكية

الأراضى والعقارات من خلال وضع اليمن في مؤشر تسجيل الملكية في تقارير بيئة الأعمال التى تصدرها مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، حيث يقيس هذا المؤشر مدى سهولة تأمين حقوق الملكية من خلال تتبع تسلسل الإحراءات الضرورية لنقل عقود الملكية من البائع إلى المشترى، من حيث عدد الإجراءات ومدتها وتكلفتها، وبالذات عقود ملكية الأراضى والعقارات. وتشير تقارير بيئة الأعمال إلى تقدم مرتبة اليمن في هذا المؤشر على المستوى العالمي، وذلك في المرتبة ٥٥ عالميا، إذ تتطلب عملية تسجيل إلملكية ٦ إجراءات تأخذ من الوقت ١٩ يوماً، وتكلف ٣,٨٪ من قيمة الملكية، علما بأن قانون ضريبة الدخل الجديد رقم (١٧) الصادر في عام ٢٠١٠ قد خفض ضريبة نقل ملكية الأراضي والعقارات من مستواها السابق (٣٪ من قيمة العقار) إلى ١ / من قيمة العقار في عمليات البيع التالية للتسجيل الأول، وتم كُذلك تحديد السقف الأعلى للغرامات بـ٢٠٪ من قيمة الضريبة على المبيعات العقارية مع عمل فترة سماح لمدة شهرين من تاريخ العقد. ووفقا لتقرير بيئة الأعمال ٢٠١٣ لم تقم الجهة المعنية بأي إصلاحات ملموسة في هذا المؤشر خلال الفترة ۲۰۱۲-۲۰۰۷، وبالتالي ثبات درجة قياس

(3-2)

مكوناته خلال الفترة نفسها. بناءً على ما سبق فإن الخطوة الأولى تتمثل في تعزيز وتقوية سيادة القانون بما يساهم في تعزيز حقوق ملكية الأراضي وضمان حيازتها، إلى جانب توفير العناصر والمكونات الأخرى لبيئة الاستثمار في بلادنا، على إعتبار أن قانون الاستثمار لا يشكل إلا مكونا واحدا من المكونات الأساسية الهامة لهذه البيئة.

بالأمس طالعتنا صحيفة الثورة بخبر اسرب كبير من الجراد الصحراوي قادما

غزوة الجراد

من السعودية يغزو اليمن ".

التزامن العجيب بين غـزوة الجراد وعودة المغتربين جعل البعض يعتقدون ان الجراد القادم يسوى بروفة للمغتربين الذين سيتم ترحيلهم أو ان الجراد هذا ممن شملهم قرار وزارة العمل السعودية

هبوب رياح الجراد مع عودة آلاف المغتربين اليمنيين يشير الى ان اليمن انضمت الى المنظومة الخليجية عبر قناتين لاثالث لهما الاولى قناة الغبار فكل الرياح المحملة بالاتربة التي تهب على اليمن في الفترات الاخيرة مصدرها

دول الجوار.

عزيزي الجراد القادم مالك ولليمن فأنت فيها مأكول لا محالة، لن تحد فيها ما تأكله فقد اكل الفاسدون الاخضر

بالنسبة للناس لايساورهم ادنى خوف من اقبال اسراب الجراد الحمدلله قد معانا دورات مكثفة قد احنا متعودين على طائرات تتساقط ونحن مبتسمون عاداحنا بنخاف من جراد يعنى ماجات الا على الجراد ليش أيهما اخطر الجراد

احتمال الجراد القادم جاي اليمن علشان ينظم مليونية بعد ان شاف

عندالله وعندك ياوزيرالالية

في سماء تلك العلاقة!

> المتابع لعلاقة الأستاذ صخر الوجيه وزير المالية

بالثقافة ومسمياتها المختلفة، يلاحظ أن هناك جفاء،

أو قل عدم انسجام وإرتياح، ففي كل معاملة تقدم إليه

من الثقافة تكون هناك مماطلة شديدة، وردود رافضة،

ومحاولات لدفع جهات الاختصاص إلى التخلي طواعية

عن مشاريعها وخططها نظرا لحالة الجفاء اللحوظة

بين يدي رسائل بتوقيعات مختلفة، خاصة بمشروع

إنشاء مُركز ثقافي فِي مديرية لودر، سأستعرضها هناً،

منذ زمن ما قبل ٱلأخَّ صخر الوجيه وما بعده في النقاط

- بتاریخ ۲۰ / ۸ / ۲۰۰۳م کتب عضو مجلس

النواب أُحمدِ عبدالله العزاني رسالة إلى نائب رئيس

الجمهورية أنذاك (عبدربه منصور هادي) يشير فيها

إلى حاجة مديرية لودر إلى مركز ثقافي يجمع طاقات

المبدعين ويصقل مواهبهم ويغرس في أذهان الشباب

الافكار الإنسانية النبيلة المناهضة للعنف والإرهاب،

ويطلب منه التكرم بإعطاء توجيهاته باعتماد بناء



بين يدي رسائل

بتوقيعات مختلفة، خاصة بمشروع إنشاء مركز ثقافي في مديرية لودر، سأستعرضها هنا، منذ زمن ما قبل الأخ صخر الوجيه وما بعده في النقاط التالية:

وجه الأخ نائب رئيس الجمهورية وزير الثقافة باعتماد بناء مركز ثقافي في لودر ضمن خطة الثقافة لعام ٢٠٠٤م على أن يتم استتَّجار مقر للثقافة حتى يتم بناء المركز.' - بتاریخ ۱ / ۷ / ۲۰۰۸م بعث نائب وزیر الثقافة د أحمد سالم القاضي، خطابا إلى محافظ أبين أحمد الميسري يطلب فيه توفير الأرض التي ستبنى عليها المركز وسوف يتم نزول مهندسين للمعاينة ووضع التصاميم الهندسية، والعمل على إدراجه في موازنة عام ۲۰۰۹م

- في ٩ / ١ / ٢٠٠٩م وقع الشيخ محمد حسين محمد جعبل مع مدير مكتب الثقافة في لودر أحمد ناصر السعيدي إتفاقية بيع أرضية للثقافة بمبلغ (ثلاثة عشر مليونا وستمائة ألف ريال) لإقامة المركز الثقافي، تم صرف المبلغ عبر السلطة المحلية أبين بتوجيه من الأخ أحمد الميسري.

إلى فخامة رئيس الحمهورية (عبدربه منصور هادي)

لرِصد مثل ذلك في إطار موزانة السلطة المحلية وفقاً لأحكام القانون.

أبلغه فيها بشراء أرض بمساحة (٨٠x١٠٠) وأنه نظراً لعدم وجود اعتماد مالى موازنة العام 2102م ليوجه دولة نائب رئيس الوزراء باعتماد مبلغ تسعين مليون ضمن موازنة عام ٢٠١٢م مقابل بناء وتشييد كدفعة أولى ضمن تكلفة المشروع البالغة تسعمائة مليون ريال لتستطيع الوزارة استكمال إجراءات الدراسات والتصاميم وإنزال المناقصة الخاصة بالمشروع. - في ١١ٍ / ٨ / ٢٠١٢م وجه وزير المالية صخَّر الوجيه

ويمكن التنسيق مع السلطة المحلية بمحافظة أبين

وأعرب المحافظ عن أمله أن يتم توجيه وزير المالية

- في أغسطس ٢٠١٢م وجه معالي وزير الثقافة خطابا

شفافية ونزاهة وحيادية واكثر قوة، خاصة

خطابا إلى وزير الثقافة يشير فيه إلى خطاب دولة رئيسِ الـوزراء وصورة من مذكرة رئيس الجمهورية بشأن اعتماد تسعين مليون ريال فقط من تكاليف بناء المركز الثقافي لودر، وإدراج ذلك ضمن موازنة الوزارة لعام ٢٠١٢م وأنه بعد التحري مما سبق اعتماده بهذا الشأن ونظراً لأن إنشاء مثل هذه المشاريع تقع في حدود مستويات وصلاحيات السلطة المِحلية في مجالَ تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية وفقا لأحكام المادة (١٦) من اللائِّحة التنفيذية لقانون السلطة المُحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢م يتعذر على وزارة المالية تلبية الطلب،

- تعقيبا على رسالة وزير المالية وجه محافظ أبين (جمال العاقل) خطابا إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٧ / ٤ / ٢٠١٣م أشار فيه إلى تلقي المحافظة مذكرة وزارة المالية والمتضمنة الاعتذار عن عدم رصد مشروع المركز الثقافي لودر بإعتباره سلطة محلية ، إلا أنه بعد الرجوع إلى قانُّون السلطة المحلية رقم (١٨) التي تنص على أن المشاريع التى تفوق المستويات المحددة تعتبر سلطة مركزية وتكونّ تكلفة المشروع تبلغ سبعمائة وخمسين مليون ريال، فإن ذلك يدخلِّ في إطار السلطة المركزية

بإدراج المشروع ضمن الموازنة العامة واعتماد تسعين

مليون ريال ضمن موازنة الثقافة حسب التوجيهات السابقة لفخامة رئيس الجمهورية. - ترى هل سيتواصل سير الرسائل والمذكرات بين تلك الجهات، أم سيتوقف الأمر عند هذا الحد ويوجه

الأخ وزير المالية جهات الاختصاص في وزارته بتنفيذ توجيهات الرئيس ورئيس الوزراء؟! وهل ستتدخل جهات قانونية لتفسير قانون السلطة المحلية وتحدد الجهة التي عليها تحمل الاعتماد المالي

ـ أبناء لودر يستحقون وجود مركز ثقافي يحميهم من التشتت والضياع!

- أبناء لودر ضحوا كثيرا وتحملوا ما لم يتحمله أحد من أبناء خِنفر وزنجبار وهكذا تتم اليوم مكافأتهم من الدولة، وكأن لسان حال المسؤولين فيها يقول لهم: لماذا تصديتم للجماعات المسلحة؟! بل لماذا لا تنخرطوا في إطار مثيلاتها بدلا من الحلم بمشروع ثقافي يسهم في تنمية ثقافتهم وتنوير مواطني المديرية؟!

أشياء صغيرة الكلمات الجميلة والجمل الرنانة التي كنا نسمعها من وزراء حكومة الوفاق عن صمود أبناء مديرية لودر وكذا مديريتي زنجبار وحنفر، ما أحوجنا إلى مثيلاتها اليوم دعما لبناء مشاريع تنموية وخدمية جديدة لصالح مواطني تلك المديريات.

أختفت بلك الاشادات بانتهاء المشكلة التي استمرات عاما في أبين ، لكننا لا نستبعد أن نسمعها من جديد مع حدوث أي مشلكة جديدة وربما من نفس النوع في لودر ومن نفس الأشخاص الذين نراهم صامتين إزاء تعنت المالية وعدم صِرفها الاعتماد الأولى للمركز الثقاف. > قريبا جدا... سنسمع ونشاهد عملا فنيا جديدا يحكي نضال أبناء أبين في معركة إعادة الاعمار وِتَأْكِيدُهُم عَلَى العِيشَ فِي ظُلَ عَدَلَ وَمِسَاوَاةً وحياةً

العمل عبارة عن أوبريت بعنوان «أبين الإعمار».

نوابمدير التحرير

اما القناة الثانية التي فهي قناة الجراد فهو ايضا قادم من السعودية الشقيقة ويبدوانه جراد دخل المملكة تهريب.

والا الطائرات بدون طيار ؟!

Ghurab77@gmail.com

اليمن وقد تحولت الى مأوى لجميع

مناطق شاسعة وانه يستطيع الطيران

لمسافات طويلة تقدر سرعته20كم/

الساعة و لمدة تتراوح بين -6 18 ساعة/

اليوم يقطع خلالها أكثر من 150 كم في

اليوم الواحد لكن على مين تلعبها اليمن

منذقدم التاريخ كانت مقبرة الغزاة واتذكر

زمان لما جاء الجراد ان الناس فرحوا وانبسطوا وتهللت اساريرهم واخذوا

الشوالات والكريكات وصعدوا الجبل

وكانوا يعبوا الشوالات وكأنهم يعبوا تمر

هندي او بلس رومي في الساعات الاولى

من الفجر والجراد متجمد لايستطيع

الحركة واتذكر ان احدهم فتح الشوالة

وعباها بالكريك وكانت الشوالة ثقيلة

جدا وسار فتح التنور واشعل النار

وسكب شوالة الجراد فوق الحطب

المشتعل وغطى التنور فحدث ما يشبه

الانفجار وتبن لاحقا انهم عندما غرفوا

الجراد الى الشوال غرفوا ثعبانا كانت

تغطيه الجراد فلما وضعه في التنور كان

يتلوى من حرارة النار وبعد ان فتحوا

التنور وجدوا امامهم وجبة مشوية

اعتقد بعد هذا الكلام ان الجراد القادم

سيفكر الف مرة قبل ان يغزو هذا البلد

وسيحول مساره الى أي بلد ليس لديه

خبرة بالجراد ولا يبلغ به الجوع حد

التلذذ بالجراد كما تتلذذ الشعوب

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على

الاخرى بالحمام المشوي.

عام 2030 سيصل تعداد السكان في اليمن إلى 60

مليونا، وفقالتقديرات الخبراء والتقارير الرسمية

النجاح الوحيد والأبرز الذى نحققه كشعب

يتركز في "التكاثر". ولا توجد ألقاب أو جوائز

عالمية تمنح لأكثر الشعوب تناسلا وإنتاجا بشريا

وإلا لكانت اليمن احتكرت المرتبة الأولى ومنصة

مقابل الإنتاج البشري تتقلص مساهماتنا

الفردية والجماعية في إنتاج الذرة والمحاصيل

الغذائية والظروف المواتية لاستيعاب الطفرة

السكانية التى تجاوزت حدود المعقول والمتوقع

عالميا. على العكس, هناك من الشواهد ما يفيد بأننا نتخلص يوميا من خطوط ومعدلات الإنتاج

الاقتصادي والزراعي المتواضعة ونحقق قفزات

وشبه الرسمية في العام 2013م.

التتويج سنويا.

يمكن ان نطلق عليها ثعبان بالجراد.

انواع الحراكات حقوقية وسياسية. معروف ان الجراد لديه المقدرة على غزو

يمن الـ(60)مليوناً!!



أمين الوائلي Ameenone101@gmail.com



مهولة ومتتابعة, نزولًا, باتجاه "الصفر" وشوية!! لكن أيضا المشكلة ليست فقط هناً. بل في كوننا غير عابئين بالمرة ولا أحد يكترث لمعدلات تراكم وصلت الأمور الكارثة.ننفق أوقاتنا وأيامنا وجهودنا وإمكاناتنا بيننا وفي بلادنا في ورشة كبيرة لممارسة وتدوير وإعادة إنتاج البطالة والفراغ بأحجام ومقاسات وألوان المتعبة حد الخرافة مختلفة. مجتمع بأسره مصلوب على سارية أننا عدنا وبعد الريح ويقضي وقته في مصارعة طواحين الهواء والانهزام لها إلى ما لا نهاية. كل هذه الأعوام بتنا نخشى حتى على أبسط مقومات ومسلمات والمراحل إلى الجدل التعايش الإنساني والجماعي فيمابيننا كمجتمع وعائلة. وصلت الأمور بيننا وفي بلادنا المتعبة حد العدمي حول ما الخرافة أننا عدنا وبعد كل هذه الأعوام والمراحل إذا كنا قادرين على إلى الجدل العدمي حول ما إذا كنا قادرين على العيش معا والسير معا؟ أم أنه من مصلحتنا أن العيش معا والسير نهدم الدار على رؤوسنا وكل واحد يأخذ نصيبه معا؟ أم أنه من من الحجارة والغبار المتطاير؟؟ وكلما زاد عدد السكان زاد أيضا عدد السياسيين مصلحتنا أن نهدم

الذين يشكلون لوحدهم عقوبة كاملة بحق البلاد والعباد. وتتناسل الصراعات والأحقاد والكراهية. وكأننا نعيد سيرة الأجداد الأوائل الذين استنزلوا الغضب والعقوبة الإلهية بملء رغبتهم وإرادتهم ولم يجدوا ما يطلبونه من الله الرحيم إلا أن يباعد بين أسفارهم. ولماذا يجب أن نندهش لحالهم؟ هانحن على دربهم نسير ونفعل مثلما فعلوا. في الحقيقة أننا ربما نكون الأسوأ قياسا إلى حالتهم الغابرة!؟

متى يجب أو يمكن أن يتوقف كل هذا العرض الفوضوي المريع ونحصل على فسحة من هدوء لنسأل أنفسنا: وماذا بعد؟؟

نائبرئيس مجلس الادارة للصحافة نائب رئيس التحرير مروانأحمددماج dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية خالدأحمدالهروجي

مديرالتحرير على محمد البشيري albasheri72@Gmail.com

جمال فاضل-أحمد نعمان عبيد نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير

الدار على رؤوسنا

وكل واحد يأخذ

نصيبه من الحجارة

والغبار المتطاير؟؟

سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر WWW.ALTHAWRANEWS.NET

الاشتراك السنوي: في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال في الخارج 150\$ بالاضافة إلى رسوم البريد الإدارة العامة: صنعاء - شارع المطار | تحويلة: 321528 - 321532

haroji@gmail.com 332505 : فاكس 322281/2 - 330114 - 13388: قاكس: 270064 فاكس: 274034 فاكس: 274035 فاكس: 274035 أبزيع: 274034 ألفروع > عدن > 231783 فاكس: 220900 فاكس: 220004 فاكس: 21153 فاكس: 274036 فاكس: 21153 فاكس: 21153 فاكس: 220900 فاكس: 220004 فاكس: 21530 فاكس: 274034 فاكس: 215004 أبين > تلفاكس: 23004 أبين > تلفاكس: 274034 فاكس: 274034 فاكس: 215304 فاكس: 274034 فاكس: 27403